

السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر في الفترة الممتدة من 1860-1830

الأستاذة :لهلالي سلوى
جامعة سطيف 2

الملخص:

لقد اتضحت مظاهر السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من خلال عناصر مترابطة ومكملة لبعضها البعض من شأنها التأثير في ميادين أخرى أهمها تقويض الجانب الاجتماعي ولم تغفل عن أي جزئية قد تحقق من خلالها تدمير الاقتصاد الجزائري وموارده .
الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية الفرنسية ، مصادرة الأرض ، التجارة ، المكاتب العربية ، الضرائب ، المعمرين .

Résumé :

Les apparences de la politique économiques française en Algérie se sont clarifiés à travers des éléments dépendants, se complétant les uns les autres , induisant une influence dans d'autres domaines, essentiellement l'embargo économique, sans négliger aucun détail pouvant causer la ruine de l'économie de l'Algérie et ses ressources

إنَّ استهداف الاستعمار الفرنسي للجزائر لم يكن وليد الصدفة وهذا يعني أنَّ الجزائر لم تكن بلدا مجهولا عند الأوروبيين بصفة عامة و الفرنسيين بصفة خاصة قبل الاحتلال ، والدليل على ذلك كتابات الرحالة ووصف الكثير من اليهود والأوروبيين لهذا البلد الطاهر في كتب ومنشورات متداولة في فرنسا بالذات في القرن 18 ، وإنما هو نابع من أهمية الجزائر الإستراتيجية و الاقتصادية ودورها الريادي في حوض البحر المتوسط الأمر الذي أقلق الدول الأوروبية جمعاء وفرنسا على وجه الخصوص ، فراحت تدبر الدسائس و تبحث عن الذرائع التي تمكنها من احتلال هذا البلد، ولما حققت ذلك كانت كالتار تاكل الأخضر واليابس والقضاء على كل ما هو جزائري بداية بطمس كيانه، وهذا ما كان له الأثر الأعظم على الشعب الجزائري خاصة من الناحية الاقتصادية التي كانت ملازمة للسياسة العسكرية محاولة تحقيق تجويع و طرد الجزائريين . فما هي الآليات التي ركزت عليها لتحقيق سياستها الاقتصادية في الجزائر وكيف أثرت على الجزائريين ؟.

أ – سلب الأرض :

من المعلوم أن الاقتصاد الجزائري كان يعتمد أساسا على ما تنتجه له هذه التربة السخية المعطاء من خيرات ، وهذا من العصور الغابرة ، كما أن معظم الجزائريين كانوا فلاحين لهذا لم ترد الإدارة الفرنسية أن تخلق وضعاً اقتصادياً جديداً في الجزائر فأولت أهمية كبرى للأراضي الزراعية و اعتبرتها الركيزة الأساسية لهيكلتها الاقتصادية¹.

¹ - عبد الحميد الابراهيمي : تأملات حول التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الثقافة ، العدد 83 ، الجزائر ، سبتمبر اكتوبر 1984، ص 18.

ولتحقق الاستعمار ذلك جعل شغله الشاغل هو سلب ما بأيدي الأهالي من ارض بشتى الوسائل، ومنحها للمهجرين من فرنسا وغيرها إلى الجزائر، وأبرز الوسائل التي لجأت إليها السلطات الاستعمارية لتحقيق ذلك كانت كالآتي :

– استغلال الاحتلال عجز الأغلبية الجزائرية القاطنين في هذه الأرض عن تقديم أوراق الملكية التي تثبت أنها لهم².

– وقد أصدرت فرنسا لهذا الخصوص في 1844/10/01 قانونا خاصا بالأوقاف و الممتلكات العقارية ، ووزعت نسبة كبيرة من هذه الأراضي على الوافدين الجدد من الأوروبيين ولقد تدعّم هذا الإجراء لأمر آخر صدر في نفس السنة يعطي للإدارة الاستعمارية الحق في وضع يدها على كل الأراضي << غير مزروعة >> والتي تقع في أماكن معينة تحددها هذه الإدارة وأسندت هذه المهمة المتمثل في فحص العقود إلى لجنة تشكل على مستوى الولاية وقد نجم عن هذا الإجراء افتكاك أكثر من 168 ألف هكتار في منطقة الجزائر وحدها³.

ولقد نجحت الإدارة الاستعمارية بفضل هذا القانون وغيره في إرساء اللجنة الأولى مشروعها الاستيطاني التوسعي ، إذ أنها استولت على مساحات شاسعة من الأراضي الجزائرية كانت ملكيتها مشاعة فالأعراس التي تقوم باستغلالها لا تملك أوراقا تثبت ملكيتها لهذه الأراضي وكانت الأراضي الجزائرية مقسمة إلى:

* أراضي تابعة للباييك (الدولة) و التصرف حَرِّفها .

- الملكية الخاصة المثبته الوثائق و التي لم يقم الباييك بالاستيلاء عليها إلا إذا احتاجتها ، وهذا لن يكون بالقوة بل ستطلبها الإدارة من أصحابها مقابل تعويض.

* الأراضي الشاسعة التي تنتفع بها الاعراش المختلفة و يحق للإدارة أخذها أو أخذ الفائض منها وتعويض ذلك بقطعة أخرى على وجه الملكية المطلقة.

- مصادرة أراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين ، أو الاعراش الجزائرية الموالية لهم وكل من يساعد أعداء الإدارة بشكل مباشر أو غير مباشر.

- كذلك إصدار الحاكم العام الجنرال بيجو في 1846/02/18 و الذي نص على مصادرة الأراضي المتروكة بورا بلا سبب .

- مصادرة أراضي الأعراش التي رحل منها أهلها إلى مناطق أخرى كالمناطق الصحراوية إلا إذا عاد أصحابها في حدود شهر من يوم فرارهم .

ولعل الهدف من هذا ليس فقط القضاء على المقومات المادية للأهالي بل وكذلك هدف سياسي وهو عزل الشعب عن مقاومة الأمير عبد القادر آنذاك⁴

ب- الزراعة (الفلاحة)

إن التأثير الحقيقي الذي كانت تسعى إليه السلطات الاستعمارية بين الجزائريين إلى جانب استيلاءها على الأراضي الزراعية الخصبة هو حملهم على القناعات بالمزروعات الصناعية الاستعمارية و تقويض تقاليدهم الفلاحية ، فمثلا كان اهتمامهم بنشر زراعة القطن و التبغ و الدخان وغيرهما ، حتى أنهم قالوا << إن الفلاحة هي أولى مصالح الدولة، بل ينبغي القول أنها أولى مصالح الإنسانية و الأرض الإفريقية (القطر الجزائري) تفسح المجال للزراعة الحرة و ذلك لخصوبتها الزراعية و فضلا عما تملكه تلك الأرض من خيرات طبيعية ، فإن الاسما هو استغلالها عن طريق العرب ...

²- الغالي غربي وآخرون : العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات والأبعاد ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54 ، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين ، ص ص 219-220

³- جمال قنان : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، ط1، الجزائر 1993، ص 119.

⁴- الغالي غربي وآخرون : مرجع سابق ، ص ص 220-221.

وذلك بتعليمهم استخدام الوسائل الفلاحية ، ولأجل هذا الغرض ينبغي إنشاء صيغة نموذجية من طرف كل مكتب عربي ... حتى تصبح مدرسة فلاحية لتعميم طرقنا الفلاحية >>⁵.

وذلك ما كان يهدف إليه الاستعمار هو تعليم وتلقين الفلاحين الجزائريين طرق ووسائل الفلاحة الاستعمارية لكن شريطة أن يكون هذا المردود لصالح فرنسا بأيادي غير أيديها وأرض لغيرها فهو يستغل ويستفيد لوحده ، ولقد تم فعلا تجريب ومحاولة بعض هذه الزراعات والتقنيات الجديدة أما نوع المزروعات التي تم العمل على محاولة نشرها بين الفلاحين الجزائريين مثل القطن حيث يقول هيقونيت في هذا الصدد >> في السنوات الأخيرة (1846-1852) كان القطن موضوع الساعة ولقد عملنا في كل مكان على زراعة القطن - وفي هذا الموضوع- كما هو الشأن في المواضيع الأخرى >> وقد تأسست حسب هيقونيت في دائرته لجان للإطلاع على تلك النباتات " الانتاج جيد وهائل " ولايخطر ببال أحد المقارنة ما بين مصاريف هذا العمل ومداخيله أو وضع في الحسبان سهولة تخصيص اليد العاملة⁶ الكثيرة ولأن لم نقل المجانية ن وقد كان التفكير يتجه لجعل هذا النوع من المزروعات تنبها عائلات الفلاحين ، وإذا يقول هيقونيت >> أن الأهم هو الوصول لجعل عائلات الفلاحين تتبنى هذه الزراعة الجديدة والتأكد أن زراعة القطن ستؤخذ بجدية من طرف الفلاحين الجزائريين ... >> ، وإذا كانت الزراعة تحظى باهتمام المستعمر ، فلأن المستفيد منها الوحيد هو نفسه وفي هذا الإطار صدر مرسوم إمبراطوري مؤرخ في 16/10/1853 يهدف إلى تشجيع زراعة القطن بالقطر الجزائري عن طريق اشتراك العنصر الأهلي لصالح الجزائريين ولقد نجح السيد الملازم الأول " مسرني " رئيس المكتب العربي بقالة في نشر زراعة القطن بدائرته وجعل ذلك في نظر سلطته العليا جديرا بالشرف وكان يرجى ذلك من المكاتب العربية أن تحقق ذلك في دوائرها ، كان كذلك الاهتمام منصبا نحو تحويل زراعة الحنة بدائرة بسكرة إلى زراعة صناعية كما كان السعي يتجه نحو نشر زراعة الدخان بكامل القطر وتم إدخال زراعة العنب من طرف المكاتب العربية ، وغير أن تلك الزراعة لم تعرف كثيرا إلا بعد سنة 1870 ، وقد سجل لنا أحد الفرنسيين ملاحظاته وشهادته حول أكثر القبائل تستجيب للأوامر (رئيس المكتب العربي المنصب جديدا فيأمرهم هذا الأخير بإقتناء الثيران من أجل الحرث ، لكن ما ان خالفه أحد فإنه ينعكس تماما فينتهي بأمر هؤلاء ببيع أراضيهم ، ومن هذا يتضح أن الجزائريين منهم الفلاحين كانوا مثقلين بكل وسائل التعسف والاضطهاد فضلا عن طرق فلاحية تملى عليهم ظلما وقهرا وأكبر دليل على هذا هو قول رندن⁷ لم يبق على السياسة الأهلية الا خدمة مصالح الاستعمار حيث قام لإنشاء مايسمى بالزمالة الصبايحية وتشكل من فرسان من الطبقة الارستقراطية للعرب منحت لهم قطع ارضية تقدر بحوالي 32 هكتار لكل عائلة وقام بمنحهم الآلات الفلاحية لاستغلال تلك الأراضي لكن سرعان ما منعوا من ذلك وكلفوا بمراقبة تحركات القبائل المتمردة وبات الفرد الجزائري لا يستطيع ان يقوم بزراعة الأرض من جديد دون ان يشتري عن طريق القرض الحبوب من اوروبي او يهودي بمجموع يصل الى 40 بالمئة بالنسبة للشهرين او بمقدار 240 بالمئة في السنة ، واذا كان المحصول الزراعي جيدا تخفض الاسعار احيانا ما بين 20 الى 30 بالمئة وقد تضاعف في ظل نشاط المكاتب العربية ، حيث قامت بحفر الآبار وبناء السدود ومحاولة شق الطرق وتطوير زراعة الحنطة والذرة بالاضافة الى زراعة القمح والشعير وتشجيع استغلال الحدائق وغرس الاشجار والكروم والدخان على التكيف مع المناخ الجزائري⁸ ورغم محاولة الاستعمار الغاشم في نشر هذه الزراعات والقضاء على الفلاحة التقليدية للجزائريين لم تنجح بل باءت بالفشل وذلك لان السلطات الفرنسية عجزت عن توسيع هذا النوع من المزروعات في الفترة

⁵ - جريدة النجاح : مقال "الحبوب في الجزائر"، العدد 2091 ، 14 جانفي 1938.

⁶ - صالح فركوس : تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى) ، دار العلوم للنشر والتوزيع. ص 342.

⁷ - صالح فركوس : نفسه ، ص ص 344-345.

⁸ - نفسه ، ص ص 345-347.

المدرسة اي قبل 1848 حيث كانت تتطور ببطء شديد على عكس ماكانت ترغب فيه الادارة الاستعمارية وهذا يعود اصلا الى طبيعة الفلاح الجزائري الذي كان يعيش في ظل الاقتصاد تبادلي الا انه فضل زراعة القمح والشعير التي تقدم له غذاء مباشراً⁹.

ج-التجارة

لقد كانت التجارة الجزائرية ضعيفة غلب عليها الطابع الاستعماري الفرنسي من كل جوانبها وقد كانت كالتالي:

1 – مراقبة الأسواق :

كانت سياسة الاستعمار تستهدف مراقبة ما يتم في الأسواق الأهلية من مبادلات تجارية قصد المحافظة على أمن و استقرار المصالح الاستعمارية وكذا فرض حصار اقتصادي على القبائل الثائرة على العدو وكان القياد تحت وصاية المكاتب ، مكلفين كذلك بمهمة حراسة الأسواق في قياداتهم وهناك بعض الصباحية التابعة للمكتب العربي في حين أقدمت مراكز مراقبة ، مثل مركز ذراع البيض بنفس دائرة سطيف لمنع الجماهير التي تساند مولاد أحمد أو محمد دخول أسواق السبت والأربعاء ، أما عن الأسواق الأخرى خاصة منها النائية عن المكاتب العربية ، لم تكن تخضع لتلك المراقبة مثل : أسواق منطقة القبائل والتي ظلت تقاوم الاستعمار.

أما عن الاسواق الخاضعة لمراقبة القياد، فكانت معفاة من الرسوم و استخلاص حقوق البيع من كميات الحبوب الواردة ، كما كانت تلك الأسواق أيضا تشكل أماكن مناسبة للمواعيد الضرورية بين عناصر الأهالي و جدير بالذكر أن مراقبة الأسواق كانت تستهدف بالدرجة الأولى البحث و التفتيش و الاستخبار و جمع المعلومات عن كل شيء يمكن أن يستفيد منه الاستعمار ، لذلك كان من حين للآخر يتم اكتشاف ذخيرة حربية¹⁰.

كذلك كانت وظيفة المكاتب العربية تقتضي حراسة الحدود ومراقبة المبادلة ما بين الجزائريين و التونسيين حيث أشار تقرير القالة عام 1848 إلى توافد تجار من تونس على مكتب تلك المدينة لطلب رخصة الدخول التي بمقتضاها أقاموا خيمهم في مكان السوق لبيع بضائعهم ، أما إذا كان الأمر يتعلق باحتكار الأسواق الأهلية ، وإبعاد عناصر قيادية من الاستفادة من تلك الأسواق ، فقد كان لهؤلاء الضباط دهاء سياسي و تفنن في هذا المجال مثل : سوق الحنانشة الذي كان نحت وصاية القائد أحمد صالح حيث حاولت السلطات الاستعمارية أن تفتك منه السوق ولكن بدل ذلك رفعت الضريبة المدفوعة لكراء هذا السوق تدريجيا من 1200 فرنك إلى 3000 فرنك على أساس أن تصبح في العام الموالي 5000 فرنك إلى أن تتمكن في النهاية من انتزاع السوق كما أشار إلى ذلك تقرير شهر أفريل عام ولكن المهمة الأساسية لهؤلاء الضباط وموظفي تلك المكاتب بشكل عام هو المحافظة على الامن و خضوع الأهالي للإدارة الاستعمارية.

2 – الصادرات والواردات :

والتي تتمثل في الحركة التجارية الخارجية فإن السلطات الاستعمارية قد قامت بغلق أبواب الأسواق التي كانت تتعامل معها الجزائر في العهد العثماني وخاصة تونس و المغرب الأقصى ، وكذلك إفريقيا جنوب الصحراء ، وحصرت التعامل التجاري الخارجي بالأسواق الفرنسية فقط وحتى هذا التعامل كان يواجه حملة من العراقيل في السنوات الأولى للاحتلال أبرزها وضع قيود جمركية على السلع الجزائرية الداخلية إلى الموانئ الفرنسية و اعتبارها سلع أجنبية تابعة لدولة ذات سيادة ، وهذا يتناقض مع موقف السلطات الفرنسية في باريس التي كانت تعتبر الجزائر جزءا من

⁹ - الغالي غربي وآخرون : المرجع السابق ، ص 222.

¹⁰ - صالح فركوس : تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، ص353.

فرنسا¹¹ ، وذلك خوفا من المنافسة التي من الممكن أن تلقاه السلع الفرنسية للمحلية من السلع الجزائرية التي كان من الممكن أن تسبب لها الانهيار بأثمانها الزهيدة لأن تكاليف انتاج السلع الجزائرية أقل من تكاليف السلع في فرنسا وهذا يرجع إلى رخص اليد العاملة الجزائرية التي كانت تستغل أبشع الاستغلال .

إن هذا الاجراء جعل التجارة الخارجية الجزائرية ضعيفة جدا وقد ظلت كذلك إلى غاية 1851 عندما سنت أول منظومة جمركية خاصة بالجزائر واضحة المعالم والأهداف وتم فتح الأبواب لتصدير السلع الجزائرية إلى الخارج و استقبال السلع الأجنبية في الجزائر والدليل على هذا الضعف أن الجزائر تحولت إلى ملحق تجاري لفرنسا ، وقد كانت الصادرات الجزائرية تتمثل في الحبوب و الصوف و أما الواردات فكانت تتمثل في الأقمشة و القطن و مواد أخرى صناعية¹² .

3- الاسعار:

قبل نشأة المكاتب العربية 1844 عرفت الجزائر أزمات اقتصادية حادة نتيجة الاحتلال حيث ترتب عنه ارتفاع في اسعار الحبوب ، وضياح املاك الناس وعقاراتهم، الحاجة إلى النقود كان يقدمون على إبرام عقود ربوية تحت أسماء مختلفة ، ولقد سجل ضباط الاحتلال ارتفاعا في أسعار الحبوب خلال سنتي 1845-1846 نتيجة سوء المحصول الزراعي وغزو الجراد ، حيث بلغ سعر القمح ما بين 24 و 95 فرنك في مدينتي سطيف و سكيكدة ، وكان سعر الشعير يتراوح ما بين 10 و 15 فرنك ، وقد سجلت التقارير لضباط المكاتب العربية الحالة السيئة التي ألمت بالبلاد تحت نير الاستعمار¹³ .

و إذا فضلا عن مآسيه وجرائمه و تجويع وتشريد السكان الأهالي وقد كانت 1845-1847 م أسوأ سنوات مضت ظلت الأسعار في ارتفاع ملتهب سوادا في الساحل أو في الداخل ، وفي شهر جويلية 1847 م تضاعف سعر القمح حيث وصول إلى 40 فرنك ، أما الشعير فقد بلغ فرنك ، أما في 1848 فكانت قاسية بالنسبة للأهالي حيث أسعار الحبوب في ارتفاع ، فبلغ ثمن القمح حوالي 37 فرنك ، أما في سنة 1849 كتبت تقارير لاحظت انخفاض في أسعار الحبوب نتيجة المحصول الزراعي الجيد ، فقد بيع القمح بحوالي 15 فرنك و الشعير 7 فرنك¹⁴ .

د - الثروة الحيوانية :

على غرار الزراعة اولت السلطات الفرنسية اهتماما كبيرا بالثروة الحيوانية خاصة تربية الخيول و ذلك لتزويد جيشها بإعتبارها عنصرا أساسيا في جيوش القرن 19 ، أما اهتمامها بتربية المواشي فكان هدفها تكوين ثروة حيوانية ضخمة تزوده فرنسا بنفسها بما تحتاجه من مواد التي تدرجها المواشي من أصناف اللحوم والألبان وغيرها¹⁵ .

و إذا كانت تجارة الحبوب أقل فائدة بالنسبة للاهالي إلا أنها حققت نتائج ايجابية في الحرث و الزرع بشكل لم يشهد له نظير حيث تم اصلاح أراضي وتكرت قطعة أرضية للمرعى ، هذا الأمر أثار حفيظة الاستعمار خوفا من أن تتراجع في تربية المواشي ، ولقد لفتت مؤسسة المكاتب العربية سلطاتها العليا بالخطر الذي يهدد الثروة الحيوانية إثر الجفاف و الأوبئة حيث دعت إلى بذل جهد للحفاظ على هذه الثروة من خلال تزويد الأهالي بالعلف للاستفادة منها لصالحها ولمعرفة أهمية الثروة الحيوانية فإن تقارير الاحتلال قد دونت احصائيات بعد عمليات تفتيش أجرتها

¹¹ - الغالي غربي وآخرون: العدوان على الجزائر ، الخلفيات والأبعاد ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، طبع هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى لعيد الاستقلال و الشباب ص ص (224-225).

¹² - الغالي غربي وآخرون: المرجع نفسه.

¹³ - صالح فركوس: المرجع السابق ، ص 353.

¹⁴ - جريدة النجاح: مقال " التجارة الجزائرية مع بلاد فرنسا" ، العدد 2، 1999، جوان 1937.

¹⁵ - الغالي وآخرون: المرجع السابق ، ص ص 222-223.

في مختلف انحاء البلاد وذلك لتحديد الضريبة فكانت الثروة الحيوانية مثلا: الأحصنة حيث بلغت في 1852 مايقدر ب 57.551 رأسا وفي 1853 بلغت 76.178 وفي 1854 بلغت 76.077 راسا وفي 1855 فقد بلغت 84.399 رأسا¹⁶.

وقد كانت هناك خسائر كبيرة شهدت خاصة سنوات 1854-1857 و أكبر دليل على ذلك ماخسرتة قبيلة عمامرة من هذه الثروة نتيجة لسياسة الاستيطان و تجريد الأهالي من أراضيهم كالتالي نذكر على سبيل المثال : الغنم والماعز فقد كان 164.890 رأس وقد هلك من هذا المجموع مابلغ 89.638 رأس¹⁷

كما سجلت لنا بعض التقارير ماتملكه مقاطعة قسنطينة عام 1864 مثال البقر كان عددها حوالي 370-374. أما تقارير قسمة سطيف فقد شهدت تراجعا ملحوظا نتيجة لعوامل كثيرة لهذه الثروة فقد حالت هذه العوامل و المتمثلة في السياسة الاستعمارية نفسها التي لم تساعد القبائل على الاستقرار أما من الناحية الطبيعية فكان الجفاف و انتشار الأوبئة ومثال عن هذا التراجع ماشهده الابل مثلا سنة 1876 حيث كان 796 رأسا أما في 1868 فكانت 588 رأسا وفي 1869 كانت 656 رأسا وقدرت نسبة النقص 18 بالمئة خلال سنوات السابق ذكرها أما بالنسبة للبقر فكانت نسبة النقص 48 بالمئة و الغنم قدرت نسبة نقصه 69 بالمئة و الماعز 53 بالمئة و هذا كله شهدته السنوات السالف ذكرها.

ورغم كل ماشهده الثروة الحيوانية من تراجع و هذا كان يقع تحت عيون الاستعمار إلا أن السلطات الاستعمارية كانت تطالب الأهالي بالاستجابة لما تحتاجه من ثروة حيوانية ، هذا فضلا عن التعسفات و الاجراءات الأخرى الظالمة مثل اجبار القبائل على بيع ما تملكه من أجل شراء الثيران للحرث ثم تأمره مرة ثانية ببيعه و شراء مكانه خيولا ، لأنها ترى انها على حق في كل قراراتها¹⁸.

لقد كان القطاع الفلاحي كل شيء بالنسبة للجزائريين ، فالجزائر كانت تنتج من الحبوب على مختلف أنواعها مايكفي لتغذية سكانها من بشر وحيوانات وكان الفائض يصدر إلى جنوب فرنسا وحتى إلى إيطاليا لإنقاذ الأوربيين من المجاعة القاتلة ، وقد اهتم المعمرون أكثر بزراعة الكروم المنتجة لعنب الخمر¹⁹ ، واستغلوا حسن الاراضي و أجودها ، اما الاهالي المسلمين فإن أراضيهم تكاد تكون لا قيمة لها ، فمعدل قيمة الهكتار الواحد من أراضي المعمرين تبلغ 25000 فرنك، و إن معدل قيمة الهكتار الواحد لأراضي الأهالي هي 3000 فرنك كما أن الفلاحة الأوربية تعتمد على رؤوس أموال ضخمة و ادارات وبنوك و شركات تعطيها كل ما يلزم بينما الفلاحة الاهلية على عكس ذلك تماما²⁰.

من خلال عرضنا هذا نستنتج أن السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر اعتمدت سياسة تفكيك بني الاقتصاد الجزائري حيث اصدرت ترسانة من القوانين التي انتزعت ملكية الارض من الجزائريين لتجويعهم وسد مصادر تموين وتمويل المقاومات الشعبية ضد وجودها، كما شلت التجارة واخضعها للمراقبة المتعسفة حيث اسندت مراقبتها للمكاتب العربية والقياد و قضت على المعاملات التجارية الخارجية مع دول الجوار والهدف هو احكام السيطرة ومنع اي اتصال او نشاط من شأنه ان ينقذ الوضع المزري للجزائريين ، كما ركزت على احتكار تجارة الحبوب في المقابل أهملت مجال تربية الحيوانات ووجهت هذه الثروة لسد جوع الاروبيين ، ولم يكن اهتمامها سوى بغرسة الكروم لانتاج الخمر و السيطرة على السوق الاروبية في هذا الميدان .

- عدي هوارى : الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، ترجمة جوزيف عبد الستار، د ح ط ن ت ، د ت ، ص 161.

¹⁷ - صالح فركوس : تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى) ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، ص 353

¹⁸ - صالح فركوس : مرجع نفسه ، ص ص 350-351.

¹⁹ - محمد العربي الزبيري : الثورة الجزائرية في عامها الاول ، دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر ، 1984 ، ص ص 40-41.

²⁰ - احمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، ط 1. نشر دار البليدة ، الجزائر ، 1963 ، ص ص 356-357

المراجع :

- احمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، ط 1. نشر دار البلدية ، الجزائر، 1963
- الغالي غربي وآخرون : العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات و الأبعاد ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54 ، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين.
- جريدة النجاح : مقال " التجارة الجزائرية مع بلاد فرنسا" ، العدد 2، 1999 جوان 1937
- : مقال "الحبوب في الجزائر" ، العدد 2091 ، 14 جانفي 1938
- صالح فركوس : تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى) ، دار العلوم للنشر والتوزيع
- عبد الحميد الابراهيمي : تأملات حول التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة الثقافة ، العدد 83 ، الجزائر ، سبتمبر اكتوبر 1984.
- عدي هواري : الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، ترجمة جوزيف عبد الستار ، د ح ط ن ت ، د ت .
- محمد العربي الزبيري : الثورة الجزائرية في عامها الاول ، دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر، 1984